

## إدارة الوضع المالي.. ميدان معركة أخرى خاسرة للشرعية اليمنية

صنعاء - أعلنت جماعة الحوثي المسيطرة على مناطق شاسعة في شمال وغرب اليمن من ضمنها العاصمة صنعاء الخائف، رفضها طلب الحكومة المعترف بها دولياً من البنوك نقل إدارة عملياتها من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، لتعقد بذلك الجهود المتعددة أصلاً والتي تبذلها حكومة معين عبد الملك لوقف تدهور قيمة الريال اليمني والتي تسببت بموجة غلاء غير مسبوقة زادت من تعقيد الأوضاع الاجتماعية الصعبة في مناطق سيطرة الشرعية.

**الشرعية اليمنية تخشى انهياراً شاملاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق سيطرتها وتطلب دعماً دولياً عاجلاً لتفاديته**

وأضاف أنه "سيتم تحويل ترحيل النقد الأجنبي للبنوك المرخص لها والمتزمنة فقط بتغطية أرصدة حساباتها لدى البنوك في الخارج بهدف تغطية اعتماداتها وتحويلاتهم لأغراض عمليات الاستيراد". وفي اليمن هناك بنكان مركزيان أحدهما في عدن ويتبع الحكومة المعترف بها دولياً، والثاني في صنعاء ويخضع للحوثيين.

وبمقارنة مدى التحكم في العملة وتسيير شؤونها وما يترتب عن ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية تمل الكفة بوضوح لصالح بنك صنعاء، ما يجعل يمينيين يتحدثون عن مظهر آخر لهزيمة الشرعية اليمنية أمام المتطرفين الحوثيين مالياً واقتصادياً بالإضافة إلى عدم قدرتها على هزيمتهم عسكرياً. وتخشى الشرعية اليمنية من انهيار الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي بالكامل في مناطق سيطرتها، وتطلب لتفادي ذلك دعماً إقليمياً ودولياً عاجلاً. ودعا رئيس الحكومة قبل أيام "الدول المختلة الوضع المالي للمضي قدماً في تقديم دعم عاجل حتى لا يحدث انهيار كامل يصعب بعده أي تدخل لإنقاذ الاقتصاد اليمني". كما طالبت الرئاسة اليمنية الأمم المتحدة ببذل جهود لتخفيف معاناة السكان جراء تدهور العملة المحلية.

وجاء الرفض الحوثي في بيان صادر عن البنك المركزي في صنعاء والخاضع لسيطرة المتطرفين، نشرته وكالة "سبأ" التابعة لهم.

وقال البيان إن "تهديدات البنك المركزي في عدن تجاه البنوك العاملة في البلاد تأتي كمحاولة لتشتيت الانتباه عن فشلها في الوفاء بالحد الأدنى من مهامه وتسببه بالتدهور المستمر في المناطق المحتلة (يقصد مناطق الحكومة) في كافة الجوانب".

وأضاف "يؤكد البنك المركزي اليمني بصنعاء لكل المعنيين بالقطاع المصرفي محلياً ودولياً، قيامه بكافة أنشطة الرقابة على النشاط المصرفي من خلال طاقم محترف سيق لكافة المؤسسات المالية الدولية التعامل معه".

وحمل البيان "قيادة البنك المركزي في عدن مسؤولية أي خطوات أو قرارات تستهدف المساس باستقرار القطاع

## تعاون عسكري سعودي - هندي لتأمين الملاحة في الخليج

الرياض - أعلنت المملكة العربية السعودية الثلاثاء عن انطلاق مناورة هي الأولى من نوعها بين قواتها البحرية ونظيرتها الهندية لتأمين الملاحة بمياه الخليج العربي.

وقالت وكالة الأنباء السعودية "واس"، إن مناورات التمرين البحري الثنائي المختلط "المحيط الهندي" الذي تنفذه القوات البحرية الملكية السعودية معثلة بالأسطول الشرقي مع القوات البحرية الهندية، انطلقت الثلاثاء في مياه الخليج العربي.

وأضافت "يأتي هذا التمرين لتوحيد المفاهيم وتبادل الخبرات أثناء تنفيذ العمليات المشتركة لقوات البلدين لضمان حرية الملاحة البحرية والأمن البحري في مياه الخليج العربي". وأوضح قائد الأسطول الشرقي السعودي اللواء ماجد القحطاني أن "تمرين المحيط الهندي يعد الأول من نوعه بين القوات البحرية السعودية والقوات الهندية" وفق المصدر

ذاته الذي لم يوضح مدة المناورة. وأكد أن التمرين يهدف أيضاً إلى "تعزيز التعاون العسكري في مجال العمليات البحرية وتبادل الخبرات وتوحيد إجراءات ومفاهيم العمل العسكري المشترك وإجراءات القيادة والسيطرة والاتصالات".

ومن وقت لآخر تشهد المنطقة حالة توتر إذ تتهم واشنطن والرياح طهران وحلفائهما الحوثيين المتطرفين في اليمن باستهداف سفن ومنشآت نفطية وتهديد الملاحة البحرية. وقد تجدد هذا الاتهام ومعه النفي الإيراني مؤخراً إثر الهجوم الذي وقع قبل أيام على ناقلة النفط ميرسر ستريت في خليج عمان.

وترتبط السعودية تاريخياً بعلاقات وثيقة سياسية واقتصادية وأمنية مع باكستان غريمة الهند الكبرى في المنطقة. ويأتي التعاون العسكري السعودي - الهندي كمنهج على تمكين الرياض من إمسك معادلة العلاقة مع القوتين النوويتين من طرفها.



تحت السيطرة



الدعم وفير ولا خوف من الفقر

## الكويت تدخل مرحلة الركض لتدارك ما فات من إصلاحات

إصلاح منظومة الدعم ضرورة للاقتصاد ووليمة سياسية للمعارضة

في المنطقة الرامية التي تحاول تنفيذ إصلاحات محدودة دون إغضاب المعارضة التي تسيطر على البرلمان وتعطل كل قرارات لا تتماشى مع حساباتها.

ويشير هؤلاء إلى أنه ليس أمام الكويت سوى تنفيذ استراتيجيات تقشف واضحة تقطع مع الخط الأحمر الذي واصلته قطاعات حكومية من أجل الصالح العام. وهو المساس بنموذج الرفاه الذي تعودت به الكويت خلال عقود، لافتين إلى أن الأزمة المالية الحادة تفرض على القيادة السياسية وعلى المسؤولين الحكوميين أن يصارحوا الشعب بواقع الكويت وإمكاناتها وأن الرفاه ذهب مع الطفرة النفطية وأن على الجميع ربط الأحزمة.

ويرى الخبراء أن لا مناص من أن تسلك الكويت طريق دول خليجية أخرى لجأت إلى فرض الضرائب لأجل تنويع مصادر دخلها. كما أن لا حل أمامها سوى التحكم في الإنفاق السخي الموجه إلى القطاع الحكومي والتقليص من العلاوات الموجهة إلى قطاع واسع من الموظفين غير المنتجين.

وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرضا السياسي والشعبي لأي تقليص للإعانات والدعم الحكومي في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدوداً في تخفيف الأعباء عن الدولة.

وكانت أكبر المفاجآت للكويتيين السنة الماضية طرُح حكومة الشيخ صباح الخالد عن طريق وزير المالية آنذاك براك الشيبان لسبتمبر 2021، وهو دفع رواتب الموظفين الحكوميين ما يعني اللجوء إلى الاقتراض والسحب من رصيد الصندوق السيادي المعروف بصندوق الأجيال القادمة.

وتلازم الطبقة السياسية في الكويت منذ سنوات فكرة حتمية الإصلاح دون أن يتم الشروع في ذلك بشكل عملي نتيجة نوع من الانتكاسية على البحوث المالية المتحققة بفعل الأسعار الجيدة للنفط، وأيضاً بفعل صراعات سياسية وخصوصاً بين الحكومات والبرلمانات المتعاقبة والتي تؤثر بشكل واضح على اتخاذ القرارات وسن التشريعات خصوصاً إذا كانت تمس بمصالح وامتيازات جهات بعينها.

ومن الإصلاحات التي باتت مطروحة بشكل اضطراري مراجعة منظومة الدعم المرهقة لموازنة الدولة الكويتية، حيث أوضحت المصادر التي نقلت عنها صحيفة السراي المحلية أن اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء ناقشت أخيراً فرص تخفيض الدعم الممكنة وجرى استعراض جملة سيناريوهات تتعلق بالسلع التموينية والكهرباء والوقود.

وطرح خلال النقاش الذي وصفته المصادر بالأولي خفض مستهدف من فاتورة تكاليف المعيشة والدعم التي تقدمها الدولة الكويتية بنحو 6.64 مليار دولار، ما يشكل نحو 50 في المئة من إجمالي الدعم الذي قدمته الحكومة خلال السنة المالية الماضية بنحو 12.42 مليار دولار.

وشمل النقاش بحسب المصادر نفسها رفع قيمة الإيجار على عدة مرافق تابعة للدولة التي دأبت على تأجيرها بأسعار رمزية. ويعتقد خبراء أن ما بلغته الكويت من تدهور في الحالة المالية لم يعد يسمح للحكومة ولا للقيادة السياسية بالاستمرار

الكويت التي تلكأت كثيراً في إجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية كان الدفع بها في سنوات الوفرة المالية سيكون أقل تكلفة اجتماعية وسياسية، تبدو اليوم مضطرة للركض لمحاولة تدارك ما أهدر من وقت ومن مقدرات مادية، بكل ما في ذلك من تبعات محتملة على السلطة المرهقة بصراعات الحكومة والبرلمان.

الكويت - يدفع العجز الكبير المسجل في الموازنة الكويتية سلطات البلاد إلى التفكير في حلول غير تقليدية لمعالجة الاختلالات الوضع المالي للدولة قد تشمل الاقتراب من محظور رفع الدعم أو تقليصه على عدد من المواد الأساسية والخدمات.

ولن تقتصر تبعات هذا التوجه في حال المضي في تنفيذه على الجوانب الاجتماعية بإنهاء حالة الرفاه الاستثنائية التي توفرها الدعوم السخية للمواطنين، بل ستكون له تبعات سياسية مؤكدة في بلد يعيش حالة من الاشتباك الدائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث لن يجد نواب المعارضة داخل مجلس الأمة (البرلمان) موضوعاً رفيع الدعم لتأخذه وسيلة لمناقفة الحكومة وتسليط المزيد من الضغوط عليها.

وتقول مصادر كويتية إن نقاشاً حكومياً بشأن مراجعة عدة أنواع من الدعم المقدم من قبل الدولة على السلع والخدمات انطلق بالفعل منذ الإعلان مؤخراً عن تسجيل عجز غير مسبوق في الموازنة الكويتية للسنة المالية 2020 - 2021 بلغ ما يعادل 35.5 مليار دولار. ولسنوات طويلة ظل من غير المطروح في الكويت التي تستند إلى ثروة نفطية هائلة أن يواجه البلد أي صعوبات مالية، بينما نحت الدولة في تقديماتها الاجتماعية منحى بالغ السخاء وفر حالة استثنائية من الرفاه للمواطنين الكويتيين، الأصيلة.

**مراجعة الدعم موضوع شعبي مفضل لدى المعارضة الكويتية وأداة مثالية لتسليط المزيد من الضغوط على الحكومة**

ومن المفارقات أن الشفرة الكويتية لم تفر نتاج إيجابية دائماً بل أوجدت اختلالات مزمنة يعانها البلد حالياً، وعلى رأسها اختلال التركيبة السكانية، حيث جلبت الوفرة المالية الملايين من العمال الأجانب لسد النقص الحاد في الأيدي العاملة والذي كرسه عزوف الكويتيين عن العمل في أعمال متعبة وقليلة الدخل المادي، بينما هم غير مضطرين للعمل نظراً لما تقدمه لهم الدولة من دعوم سخية. وقد ترتب عن ذلك تجاوز عدد الوافدين لضعفي عدد المواطنين، وغرق سوق الشغل بعالة هاشمية غير مؤهلة تساهم في استنزاف الثروة الكويتية بتحويلاتهم المالية بالعملة الصعبة نحو بلدانها الأصلية.

## العراق يواجه معضلة حماية البنية التحتية للطاقة الكهربائية

وارتباطات خطوط المنطقة الشمالية بهدف عزلها عن المنظومة الوطنية. وتعرض خطان لنقل الكهرباء إلى هجومين مماثلين في محافظة نينوى يومي الاثنين والأحد الماضيين، وفق الوزارة. وخلال الأسابيع الماضية شهد العراق هجمات متصاعدة تستهدف أبراج نقل الكهرباء ومحطات التوليد في بلد ينتج بين 19 و 21 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية بينما يحتاج أكثر من 30 ألفا وفق مسؤولين في القطاع.

"الخط الناقل كركوك، يجي تعرض إلى عمل تخريبي بتفجير عبوات ناسفة مما تسبب في سقوط سبعة أبراج"، وأشارت إلى "حدوث أضرار وتقطع في الأسلاك وخروج الخط عن الخدمة تحديداً في ناحية الرياض من محافظة كركوك". وأضافت أن "سلسلة استهداف الخطوط الناقلة وتفجير أبراج الكهرباء أخذ يتوسع بشكل كبير حيث تعتمد البلاد ما أسفر عن انقطاع التيار. وقالت وزارة الكهرباء في بيان إن

اسباب عير مناطق غرب العراق وشماله وتنتسب في حالة انقطاع شبه شاملة في بعض المناطق، مركزية الغضب الشعبي من رداءة خدمة التزويد بالطاقة خصوصا في فصل الصيف الذي تتجاوز فيه الحرارة الخمسين درجة مئوية. وأعلنت السلطات العراقية الثلاثاء أن مجهولين فجروا سبعة أبراج لنقل الكهرباء في محافظة كركوك شمالي البلاد ما أسفر عن انقطاع التيار. وقالت وزارة الكهرباء في بيان إن

بغداد - أخذت ظاهرة تفجير أبراج نقل الكهرباء في العراق منحى مقلقا وتحوّلت إلى نوع مستحدث من الإرهاب شديد الأذى لحالة الاستقرار الهشة ولجهود حكومة مصطفى الكاظمي لبسط الأمن وتحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الخدمات العامة المتدهور أصلاً، ومحاولتها تحريك عجلة الاقتصاد العراقي المرهق.

وتتنقل عملية تفخيخ البنى التحتية لنقل الطاقة الكهربائية وتفجيرها منذ